

Distr.
LIMITED

E/CN.17/1993/L.3/Rev.1
22 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة

الدورة الأولى

٢٥-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣

البند ٤ (أ) من جدول الأعمال

تبادل المعلومات بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الوطني: مبادئ توجيهية لتسترشد بها الأمانة العامة في تنظيم المعلومات التي توفرها للحكومات، بما في ذلك المعلومات في شكل رسائل أو تقارير وطنية دورية، وخطط العمل الوطنية المستندة إلى جدول أعمال القرن ٢١، والمتعلقة بالأنشطة التي تضطلع بها الحكومات لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، والمشاكل التي تواجهها، مثل المشاكل المتصلة بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا، وغير ذلك من قضايا البيئة والتنمية التي ترى أنها ذات صلة

مشروع قرار منقح مقدم من الرئيس على أساس البيانات الواردة

١ - وفقا للفقرة ٣ (ب) من قرار الجمعية العامة ٤٧/١٩١، ستنظر اللجنة في المعلومات التي توفرها الحكومات، بما فيها على سبيل المثال، ما هو في شكل رسائل أو تقارير وطنية دورية تتعلق بالأنشطة التي تضطلع بها لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، والمشاكل التي تواجهها، مثل المشاكل المتعلقة بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا، وغير ذلك من قضايا البيئة والتنمية التي تجدها ذات صلة.

٢ - ولتمكين اللجنة من الأداء الفعال لمهمتها المتمثلة في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك ما يتصل منها بتوفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا، تحث الحكومات على أن تقوم بتقديم هذه المعلومات إلى الأمانة العامة.

٣ - ومع مراعاة الطابع الطوعي للمعلومات التي ستقدمها الحكومات، وأن لكل حكومة على حدة أن تقرر درجة تفصيل هذه المعلومات وانتظامها، توصي اللجنة بأن تكون المعلومات التي ستقدم إلى الأمانة العامة في سنة من السنوات ذات صلة بمجموعة المسائل التي ستجرى مناقشتها في هذه السنة من جدول أعمال

القرن ٢١ وفقا لبرنامج العمل المتعدد السنوات لجدول الأعمال، وأن تكون هذه المعلومات موجزة، ولا تتجاوز ٥٠ صفحة. فضلا عن ذلك، قد ترغب الحكومات في أن تقدم موجزا تنفيذيا لهذه المعلومات لا يتجاوز خمس صفحات.

٤ - وبغية تمكين الأمين العام من ضمان اجراء تحليل المعلومات والبيانات الواردة من الحكومات تحليلا أكثر تركيزا وتساوقا، اتفقت اللجنة على ضرورة أن يعد الأمين العام التقارير باستخدام شكل موحد، وهو الشكل الذي قد ترغب الحكومات في أن تحذوا حذوه، أخذا بعين الاعتبار شكل جدول أعمال القرن ٢١.

٥ - وتحقيقا لهذا الغرض، وبناء على اقتراح الأمين العام، وبغية توفير الوقت الكافي للأمانة العامة لتحليل المعلومات الواردة إليها، تحث الحكومات على تقديم معلوماتها قبل موعد انعقاد دورات اللجنة بما لا يقل عن ستة أشهر. وقد ترغب الحكومات في استكمال هذه المعلومات في وقت لاحق. وتيسيرا لأعمال الأمانة العامة، تحث الحكومات على أن تخطر الأمين العام، في أسرع وقت ممكن، بشأن جهة الاتصال التي لديها معرفة عن المعلومات المقدمة.

٦ - ينبغي أن يتم جمع هذه المعلومات ونشرها على أساس واسع النطاق، وبأقصى قدر ممكن من المشاركة.

٧ - ينبغي للأمين العام، آخذا في الاعتبار مجموعات معنية من المسائل التي يحتوي عليها برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة، أن يسير على هدى المبادئ التوجيهية العامة التالية فيما يتعلق بالمعلومات التي ستدرج في التقارير التحليلية المتوخاة في الفقرة ٨ أدناه:

(أ) السياسات والتدابير المعتمدة على الصعيد الوطني لبلوغ أهداف جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك المعلومات المتعلقة باستراتيجيات أو خطط التنمية الوطنية المستدامة، وبالأنشطة والمشاريع الرئيسية التي يجري الاضطلاع بها؛

(ب) الآليات المؤسسية اللازمة لمعالجة قضايا التنمية المستدامة، بما في ذلك مشاركة القطاعات غير الحكومية والفئات الرئيسية في تلك الآليات؛

(ج) تقييمات التقدم المحرز حتى الآن. ويمكن أن تكون هذه التقييمات، حسب الاقتضاء، في شكل كشوف أو جداول إحصائية؛

(د) التدابير المتخذة، بما في ذلك المؤشرات، من أجل الوصول إلى أنماط وأساليب معيشية مستدامة في مجال الانتاج والاستهلاك، ولمكافحة الفقر، وللمحد من الأثر الديموغرافي على قدرة هذا الكوكب على دعم الحياة عليه، والتقدم المحرز في ذلك؛

(هـ) أثر التدابير البيئية المتخذة على الاقتصاد الوطني، مما سيعكس أيضا معلومات عن الأثر الاجتماعي لهذه التدابير؛

(و) الخبرة المكتسبة - ومن ذلك مثلا بيان السياسات/المشاريع الناجحة التي يمكن أن تتخذ كنماذج؛ وعلى الأخص التقدم المحرز في الاستراتيجيات التي من شأنها تحسين الظروف الاجتماعية والاستدامة البيئية على حد سواء؛

(ز) ما يطرأ من مشاكل وعوائق محددة، بما في ذلك ما يتصل منها بالتمويل والتكنولوجيا، وكذلك الأثر الضار للسياسات والتدابير الاقتصادية والتجارية، وخاصة على البلدان النامية؛

(ح) الأثر الضار للسياسات والتدابير التقييدية والتشويهية للتجارة على التنمية المستدامة وعلى وجه التحديد تدابير السياسات التجارية المتخذة لأغراض بيئية والتي تشكل وسيلة للترقة العشوائية أو التي لا مبرر لها أو قيда مقنعا على التجارة الدولية - وكذلك التقدم المحرز في جعل السياسات التجارية والسياسات البيئية يدعم بعضها بعضا لصالح التنمية المستدامة، وذلك وفقا للمبدأ ١٢ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية؛

(ط) تقييمات للقدرة، أي توافر الموارد المحلية البشرية والتكنولوجية والمالية؛

(ي) تقييمات للاحتياجات من المساعدة الخارجية وأولوياتها من حيث التمويل، ونقل التكنولوجيا، والتعاون وبناء القدرات، وتنمية الموارد البشرية؛

(ك) تنفيذ الالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ المتعلقة بالتمويل، بما في ذلك الالتزامات المتصلة بهدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، وبالتعاون، وبناء القدرات؛

(ل) تقييمات لفعالية أنشطة ومشاريع المنظمات الدولية، بما في ذلك أنشطة ومشاريع المؤسسات المالية الدولية وآليات التمويل، والمساعدة المحددة التي قد توفرها؛

(م) قضايا البيئة والتنمية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك القضايا المتصلة بالشباب والمرأة والفئات الرئيسية الأخرى؛

٨ - تحث الحكومات، لدى تقديمها المعلومات إلى الأمانة العامة، على أن تراعى المبادئ التوجيهية المذكورة أعلاه، تحقيقا لأهداف من بينها تيسير مهمة الأمانة العامة.

٩ - ولتنظيم المعلومات التي توفرها الحكومات، يطلب إلى الأمين العام أن يعد، مراعيًا الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية، التقارير التحليلية التالية لتقديمها للدورات المقبلة للجنة:

(أ) تقرير سنوي شامل عن التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وينبغي أن يركز على العناصر المتعددة القطاعات لجدول الأعمال وعلى العناصر الهامة للاستدامة، وأن يحتوي على تحليل للتقدم المحرز، والاتجاهات الرئيسية، والمشاكل الرئيسية التي تواجهها البلدان في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

(ب) تقارير مواضيعية تمثل مجموعات القضايا القطاعية لجدول أعمال القرن ٢١ التي ستدرج في جداول أعمال الدورات المقبلة للجنة، وفقًا لبرنامج عملها المتعدد السنوات. وينبغي أن تعالج هذه التقارير الروابط بين القضايا القطاعية والقضايا المتعددة القطاعات، مع إبراز الطابع المتكامل للبيئة والتنمية، بما في ذلك الأبعاد الاجتماعية لهذا الطابع، وينبغي أن تتضمن هذه التقارير أيضًا المعلومات التالية:

١٠ ' التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ أهداف الفصول ذات الصلة لبرنامج عمل القرن ٢١؛

٢٠ ' الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها البلدان أو تعتزم الاضطلاع بها لبلوغ تلك الأهداف؛

٣٠ ' الخبرات المكتسبة، ولا سيما الخبرات التي قد ينتفع بها الآخرون؛

٤٠ ' تقييمات للتطورات في مجال بناء القدرات؛

٥٠ ' المشاكل والقيود المحددة التي تواجهها الحكومات على جميع الأصعدة، بما في ذلك الأنشطة المحلية لجدول أعمال القرن ٢١ والأنشطة المتصلة بالفئات الرئيسية؛

٦٠ ' تقييمات لتوافر الموارد المحلية البشرية والتكنولوجية والمالية، والاحتياجات من المساعدة الخارجية وألوياتها؛

٧٠ ' تقييمات للتوقعات المحددة الواردة من المنظمات الدولية والمؤسسات المالية وآليات التمويل.

١٠ - ولتسيير قيام اللجنة بإجراء تحليل متكامل للتقدم المحرز على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية، ينبغي أن تعد تقارير الأمين العام عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية، داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة على حد سواء. لتنفيذ برنامج عمل القرن ٢١ والمطلوبة في مشروع المقرر الوارد في الوثيقة E/CN.17/1993/L.2/Rev.1 بطريقة تتيح، قدر الإمكان، إجراء مقارنة بين البيانات والاتجاهات الواردة فيها والبيانات والاتجاهات الواردة في التقارير عن التنفيذ على الصعيد الوطني المشار إليها في الفقرة ٨ أعلاه.

١١ - وإن اللجنة، إذ تأخذ في اعتبارها الطابع المتطور لجدول أعمال القرن ٢١ ومفهوم الاستدامة عموماً، ستركز في تحليلها للتقارير المطلوبة أعلاه على تقاسم الخبرات المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، وعلى وضع توصيات بشأن تعبئة الدعم للجهود الوطنية المبذولة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وفي ضوء التقدم المحرز مستقبلاً في إعداد مؤشرات واقعية وقابلة للاستخدام ويسيرة الفهم يكون من شأنها أن توفر أساساً لتقييم التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة، ستنظر اللجنة في إمكانية إدماج هذه المؤشرات في العملية المحددة أعلاه.

١٢ - وتطلب اللجنة إلى المؤسسات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها وكذلك إلى المانحين الشائين، تقديم المساعدة التقنية والمالية للبلدان، وخاصة البلدان النامية، في إعداد رسائل أو تقارير وطنية دورية، وخطط عمل وطنية مستندة إلى جدول أعمال القرن ٢١.

— — — — —